# الإجابة النموذجية:

**الجواب الأول: (04نقاط)**

1- **تضخم الدخل:** ارتفاع المداخيل النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف.(01ن)

2- **التفضيل النقدي k:** نسبة الأرصدة النقدية التي يرغب افراد المجتمع الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات.(01ن)

3- **مبدأ اللامادية:** قيمة الوحدة النقدية لا تتوقف على القيمة التجارية للمادة التي تتشكل منها.(01ن)

4- **المقايضة:** شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد يقوم على أساس تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى بطريقة مباشرة. (01ن)

**الجواب الثاني: (06ن)**

| الرقم | الفرق | |
|---|---|---|
| **1 (02ن)** | **الخصم:** عملية يقوم بموجبها حامل الورقة التجارية بنقل ملكيتها عن طريق التظهير الى البنك التجاري قبل موعد الاستحقاق مقابل تعجيل هذا البنك لصرف قيمتها له بعد خصم مبلغ معين نظير ذلك التعجيل. | **إعادة الخصم:** اعادة خصم البنك التجاري للأوراق المخصومة لديها سابقا لدى البنك المركزي وذلك عن طريق نقل ملكيتها للبنك المركزي مقابل اقتطاع جزء من قيمة تلك الاوراق تعادل فوائد ومصاريف اعادة الخصم وحصول البنك التجاري على صافي قيمة هذه الأوراق المعاد خصمها. |
| **2 (02ن)** | ينصرف مفهوم المجمع النقدي **M1** الى مفهوم النقود كوسيط للتبادل بسبب تمتعه بدرجة كبيرة من السيولة ويطلق عليه **عرض النقود بالمفهوم الضيق ( M1 =النقود الإلزامية+ النقود المساعدة +النقود الكتابية).** | المجمع النقدي **M2 بالعرض النقدي بالمفهوم الواسع** أو **السيولة المحلية (M2 = M1 + أشباه النقود).** |

| | | |
|---|---|---|
| **3 (02ن)** | **نظام الحد الأقصى للإصدار** :تبعا لهذا النظام لم يعد الإصدار النقدي يرتبط برصيد البلد من الذهب ولكن القانون يحدد الحد الأقصى للإصدار ولا يمكن تغييره إلا بالقانون، وهو الأمر الذي يفقده المرونة الكافية نظرا لطول الإجراءات القانونية وبالتالي لا يمكن الإصدار بالسرعة المطلوبة تبعا لإحتياجات النشاط الإقتصادي. | **نظام الإصدار الحر** :هو أكثر نظم الإصدار مرونة حيث أن إصدار النقود لا يرتبط بأي غطاء سواء كان ذهبي أو سندات حكومية أو حتى له حد أقصى و انما يرتبط فقط بمستوى النشاط الإقتصادي ومدى حاجة الإقتصاد للنقود وهو الأمر الذي يحدده البنك المركزي. |

**الجواب الثالث: (07نقاط)**

تقوم البنوك المركزية بإصدار النقود و تستطيع البنوك التجارية من جانبها القيام بإنشاء النقود، حيث تسمى النقود التي يتم إنشاؤها في هذا الإطار بنقود الودائع. ليس لهذه النقود أي وجود مادي أو ملموس على عكس النقود المركزية. بل هي نقود تتجسد في كتابات محاسبية في السجلات التجارية للبنوك التي أنشأتها.**(02ن)**

و يقصد بعملية إنشاء نقود الودائع ، توليد ودائع جديدة من الودائع الاولية، و تعتمد هذه العملية على إجراءات متسلسلة ضمن دورة محددة يطلق عليها دورة خلق نقود الودائع.**(02ن)**

هناك عدة محددات تضبط عملية خلق النقود أو إنشاء النقود وهي: **(03ن)**

1. **نسبة الاحتياط النقدي القانوني:** يقصد به نسبة الودائع التي يلتزم البنك بالاحتفاظ بها كنقد سائل، لتلبية طلبات سحب المودعين، ولا يسمح له باستخدامها في منح القروض. وعليه فهذه النسبة تقلل قدرة البنك على خلق النقود عن طريق القروض.
2. **حجم القروض الممنوحة:** كلما زاد حجم الأموال المقرضة من قِبل البنك قل المال المتاح للإقراض مجددًا لديه، وهذا يقلل خلق النقود في البنوك التجارية.
3. **نسبة التسرب النقدي:** أي نسبة الأموال التي لا يتم إعادة إيداعها إلى نسبة ما يتم إعادة إيداعه من الائتمان الممنوح.

فالقروض التي يتم منحها قد لا يتم إيداعها بالكامل في بنك آخر أو في نفس البنك فمن الممكن

أن يتسرب جزء من هذه القروض إلى التداول بين الناس ولا يتم إعادة إيداعها ثانية، كلما انخفضت نسبة الجزء المتسرب إلى التداول من هذه القروض زادت القدرة على خلق النقود من قبل المصارف والعكس صحيح.

**الجواب الرابع: (03ن)**

يرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار. وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

**1- معيار فائض الطلب الكلي**

تقاس الفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي، محسوبا بالأسعار الجارية، والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة. أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود، ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد.(01ن)

**2- معيار الإفراط النقدي**

ويستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية الحديثة لفريدمان والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود( حاصل قسمة كمية النقود على الناتج القومي )هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار. (01ن)

**3- معيار الاستقرار النقدي**

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية النقدية الكلاسيكية، والتي ربط فيها فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج الوطني الحقيقي، أي زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الناتج الوطني الحقيقي، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي. (01ن)